ب — **التشريع الاسرائيلي المتعلق بوضع المنظمة القانوني والميثاق** : كان هم الحكومة الاسرائيلية الشاغل ، وخاصة بوجود بن — غوريون ، كسب اكبر قدر ممكن من الدعم اليهودي ، وكبح جماح المنظمة الصهيونية ذات المطامح الضخمة بسبب دورها السابق في خلق الدولة . ولكن مجرى الامور قلص هذه المطامح الصهيونية كما رأينا الى حجم واقعي ولم يعد بمقدور المنظمات الصهيونية الا ان تسعى الى استقلالها الذاتي(٩١). وبناء عليه ، ما كان من مصلحة بن — غوريون حسم الصراع جذريا بين الصهيونيين واليهود الاميركيين ، بل كان ما يهمه توظيف جميع الامكانيات (حتى وان تصارعت) لصالح اسرائيل . فلم يكن عجيبا ان يغير موقفه كليا وجه كلامه الى هذا الطرف او ذاك وقد تجلى ذلك في مسألة سن التشريع المتعلق بمنح المنظمة الصهيونية وضع قانوني خاص . فبعد أن قدم مشروعا الى الكنيست بهذا الصدد وبعد أن أقرته في قراءة اولى ، سحب بندا من المشروع المذكور واستبدله بآخر . فماذا حصل بالفعل ؟

لقد كان المشروع الاصلي يتكلم عن المنظمة الصهيونية كممثلة للشعب اليهودي في الشؤون المتعلقة بمساعدة الدولة (تمشيا مع مقررات المؤتمر الصهيوني) . ولكن بسبب تدخل الجمعيات اليهودية الاميركية وتهديداتهم ، استبدلت عبارة « **ممثلة الشعب اليهودي** » بعبارة « **وكالة مخولة السلطات** »(٩٢). نذكر هنا على الاخص موقف اللجنة اليهودية الاميركية (تشرين الاول ١٩٥١) : « اننا نحذر دولة اسرائيل من عدم لياقة : أ) اعطاء أي نوع من الاعتراف الديبلوماسي لاية هيئة غير حكومية ، ب) اعطاء أي وضع قانوني سياسي داخل اسرائيل لاية منظمة غير اسرائيلية او لاية هيئة غير حكومية »(٩٣).

ان عبارة « وكالة مخولة السلطات » تجرد المنظمة من اية صفة تمثيلية وتجعلها مجرد أداة . على كل حال ، نذكر هنا بعض ما ورد في القانون (وقد أقرته الكنيست نهائيا في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢) :

« تعترف دولة اسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية على انها الوكالة المخولة السلطات والتي سوف تتابع اعمالها في دولة اسرائيل لاستيطان البلاد وتنميتها ، ولاستيعاب المهاجرين من الشتات ، ولتنسيق الانشطة في اسرائيل والتابعة للمؤسسات والجمعيات اليهودية العاملة في تلك المجالات »(٩٤).

اما فيما يتعلق بتوسيع اطار المنظمة كي تتمكن من استيعاب « اللاصهيونيين » ، فيقول القانون : « ان دولة اسرائيل تتطلع صوب مشاركة جميع اليهود والهيئات اليهودية في بناء صرح الدولة ومساعدة الهجرة الجماعية اليها ، مثلما تعترف بالحاجة الى توحيد جميع الفئات والجاليات اليهودية لهذه الغاية . تتطلع دولة اسرائيل الى المساعي التي تبذلها المنظمة الصهيونية العالمية في سبيل تحقيق هذا التوحيد . وعندما تقرر المنظمة الصهيونية توسيع اطارها لاجل هذا الغرض ، وبعد موافقة الحكومة وتصديق الكنيست ، فان الهيئة الموسعة سوف تتمتع بالوضع الشرعي اياه والذي جرى منحه للمنظمة الصهيونية العالمية في دولة اسرائيل »(٩٥).

ومن جهة اخرى تتعهد اسرائيل بوضع ميثاق كي يوقعه الطرفان : « ان شروط الوضع الشرعي وشكل التعاون بين كل من المنظمة الصهيونية العالمية — كما تمثلها اللجنة التنفيذية الصهيونية والتي تدعى ايضا باللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية لفلسطين — والحكومة سوف يتم وضعها في ميثاق يجري ابرامه بين الحكومة واللجنة التنفيذية الصهيونية »(٩٦). ولكن القانون لا ينسى دعوة المنظمة الى « اقصى درجة من التعاون والتنسيق مع دولة اسرائيل وحكومتها **تمشيا مع قوانين الدولة** »(٩٧).

وينص القانون اخيرا على ان « اللجنة التنفيذية هي شخصية قانونية ويحق لها ابرام العقود والاستحصال على الاملاك والاحتفاظ او التصرف بها ، كما يحق لها ان تدخل طرفا في جميع المعاملات القانونية وغيرها » .

كانت الخطوة التالية الواجب اتخاذها عقد ميثاق بين الطرفين يتمشى مع قانون الكنيست الخاص بالوضع القانوني . ويتضمن الميثاق (الذي وقع عام ١٩٥٤) الصلاحيات التي تتنازل عنها حكومة اسرائيل لناطقها باللجنة التنفيذية الصهيونية (او اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية) كما انه يحدد واجبات المنظمة الصهيونية ويرسي قواعد التنسيق بين الطرفين في المستقبل . نقتطف من الميثاق ما يلي :